السلطة ومنهج العمل الإعلامي

□علي حسين عبيد

النشاط الإعلامي يتطلب منهجاً يتسق مع ما يعيشه العراق الراهن، من أجواء مختلفة عن الماضي، إذ يتدخل الإعلام في مختلف أنواع الصراعات، لاسيما بين الدول، لكنْ ثمة صراع دائم وقائم، بين الفرد الموجود – خارج السلطة- وبين السلطة التي تضع الدستور خلف ظهرها، فما هو دور الإعلام في إدارة هذا الصراع، ولماذا يشكل الإعلام في الحكومات اللادستورية، وسيلة ضغط عليها ومصدر قلق كبير لها، فضلا عن تأثيره الكبير في إدارة شؤون الدولة حتى لو كانت تتمتع بنظام حكم ديمقراطي ؟

من الواضح أن السلطة التنفيذية التي تدير شؤون الناس، تكون في الغالب صاحبة صلاحيات كبيرة جدا، وقد تستخدم هذه الصلاحيات بطرق خاطئة، ما يؤدي بالنتيجة إلى الانحراف، والفساد، والتجاوز على الحريات الفردية وما شابه، ناهيك عن حالات التجاوز على الحقوق المادية، والاعتبارية، للفرد والجماعة معا، لذا يتجسد دور الإعلام هنا في وضع الحقائق تحت الضوء، بمعنى أن الحكومة لاتستطيع أن تعمل في الخفاء، ولا ينبغي لها ذلك، وسلطة الإعلام هنا تدفع به لفضح الأخطاء التي ترتكبها السلطة التنفيذية بحق الشعب، وكما هو متعارف، فإن الحكومات التي تضع الدستور كخيال مآتة، ولا تعمل به إلا من حيث كونه حاجة كمالية تزيّن بها شكلها أمام العالم.

هذه الحكومات تصنع إعلامها الذي تريده بنفسها، وإعلام من هذا النوع هو إعلام حكومي، تموله الحكومة كليا، لكي تضمن استمالته الكلية إلى جانبها، لكن المشكلة أن المال المموِّل للإعلام الحكومي، هو مال عام وليس من جيب الحاكم، أو خزائن حكومته، إنه مال الشعب، ولهذا ينبغي أن يكون إعلاما شعبيا يقف إلى جانب الشعب قبل الحاكم، لكن ما يحدث في الحكومات الدكتاتورية عكس ذلك تماما، حيث يصبح الإعلام الحكومي بوقا باسم الحكومة، وعامل تلميع دائم لصورتها، أما من يتصرف خلاف هذا التوجه، فهو عنصر غير مرغوب به، وتكون حصته واضحة تتراوح بين (التهميش والإقصاء والقتل أحيانا إذا تطلب الأمر ذلك).

إن تجربتنا في العراق بين الإعلام والحكومة، لاتزال تتذبذب صعودا، ونزولا، فنحن من جهة، نبني تجربة سياسية ديمقراطية ناشئة، مع ملاحظة أن الأمر قد يتطلب زمنا أكثر من المتوقع، ومن جهة أخرى، تتطلب الديمقراطية في ابسط صورها، حضورا فاعلا للإعلام الحر.

بمعنى ثمة تقاطع تام بين الديمقراطية، وبين الإعلام المسيّس حكوميا، ولو حدث شيء من هذا القبيل، فإن تجربتنا ستقع في فخ الإعلام الحكومي الموجّه، تبدأ بوادر تسييس الإعلام ودمجه بصوت الحكومة، بخطوات قد لا تجلب الانتباه، وقد لا تثير لغطا، أو ردود أفعال قوية، كونها ليست ذات تأثير قوي، أو واضح في الساحة السياسية وغيرها، (ودائما تبدأ الحرائق الكبيرة بشرارة صغيرة كما يُقال)، فالخطوة الصغيرة في هذا الاتجاه، ستنمو وتتكاثر، لتصبح منهجا يُعمل به، بغض النظر عن مساوئه، بكلمة أوضح، يجب أن لا تخطئ تجربتنا السياسية والقائمون عليها، فيجعلون من الإعلام تابعا ومهمشا وضعيفا، لأن ضعف الإعلام وتهميشه، وسحبه إلى حافة الصوت الحكومي، هو مؤشر دقيق على سيطرة الحكومة التنفيذية على السلطات الأخرى.

وهذا ما يشكل فشلا ذريعا لتجربة العراق السياسية، بل يشكل رجوعا خطرا إلى المربع الأول، حيث الدكتاتورية، والشمولية، والنهج الأحادي يسيطر على الحياة برمتها، لهذا لاينبغي للحكومة أن تتقرّب من أسلوب الرقابة، والرصد، في التعامل مع الإعلام، ولا ينبغي لها استخدام منهج الغلق، والمصادرة وما شابه، إلا في حدود القانون بما نص عليه الدستور في هذا الصدد، فلم تعد السلطة التنفيذية، هي السيد الأعلى، ولا هي القائد الأوحد في البلاد، بل هي مؤسسة ذات طابع وظيفي، مكوّنة من مجموعة من الموظفين، يقودهم (رئيس الوزراء)، ويقدمون خدماتهم الوظيفية مقابل أجور معروفة، ومحددة، يتقاضونها كالموظفين الآخرين، نتيجة لخدماتهم المقدمة للشعب.

أما أن تتحول هذه المؤسسة (السلطة التنفيذية)، إلى مرجع تشريعي، وتنفيذي، وقضائي في الوقت نفسه، فهذا يعني أننا قتلنا تجربتنا بأيدينا، وهذا ما لا يجب أن نسمح به كعراقيين، وذلك بتعاون الجميع من أجل بناء الدولة الدستورية التي نحلم بها منذ قرون وعقود قاهرة.

العراقي "محتال ونفعي" !

□حسين رشيد

١

كثيرا ما تم تناول شخصية الإنسان العراقي وتفكيكها والبحث في فضاءاتها المختلفة، وقد يكون الدكتور علي الوردي أول الباحثين بهذا الشأن مع الأستاذ حنا بطاطو، وما تلاهما من أبحاث ودراسات ومؤلفات، وأطروحات لشهادات عليا. كما قيل عنها الكثير ووصفت بالمزاجية وبالتقلبات السريعة، ازدواجية الطرح، شخصية مقهورة، مظلومة، مغلوبة على أمرها، وغيرها مما هو معلوم، بالإضافة إلى بعض التوصيفات القاسية والجارحة بحق هذه الشخصية.

لكن أغرب وأقسى ما قيل بحقها، جاء من قبل ممثل المرجعية الدينية في النجف الأشرف، في إحدى خطب صلاة الجمعة الرمضانية، السيد احمد الصافي، حين قال "إن الفرد العراقي تحول إلى شخص نفعي ومحتال وقد سحقت هويته، وان هناك جهات تعمل على ذلك". الغرابة بالأمر أن التوصيف جاء في وقت يشهد به البلد صراعات ربما تصل إلى حد انهيار الدولة. وقت ذهب به المواطن البسيط ضحية لحيتان السياسة التي تلبس عباءة الدين، وتؤدي كل أعمالها باسم الدين، وقت انتهك به كل شيء وتحول الحلال حراما، والحرام حلالا، وقت تفشت به البطالة، وعم التزوير مؤسسات الدولة، ونخر الفساد كل مرافقها. وقت نهبت به كل خيرات الوطن باسم الحق الشرعي.

٢

إبان فترة الخمسينات والستينات وحتى السبعينات من القرن المنصرم. كان الفرد العراقي في قمة الالتزام بالقانون والنظام، مع سمة التحضر التي كانت طاغية على المجتمع. لا يعرف الرشوة والمرتشي ولا التزوير والاحتيال والنصب والنفعية على حساب الآخرين، كان هناك ثقة متبادلة بين الجميع وخاصة في التعامل والتبادل التجاري اليومي، كان مهتما بالثقافة والفن والاطلاع على كل ما هو جديد ومفيد. ولو عدنا واسترجعنا الاحداث والتحولات التي طرأت على البيئة والحياة العراقية، وكيف انعكست على الفرد العراقي، لوجدنا أن هناك اختلافا كبيرا وخللا أكبر، في مراحل هذه الحياة، سببه الأول دائما هو من يقف على هرم السلطة.

وتمثل فترة نهاية السبعينات، بداية الانهيار للشخصية العراقية، بسبب خروج أغلب الكفاءات والقدرات الثقافية والفنية والأدبية والأكاديمية والعلمية التي كانت تمثل القوى الوطنية وخاصة اليسارية منها، جراء حملة البعث المقبور واستيلائه على السلطة، حيث كان لهذه القوى دور كبير في ترسيخ الهوية الوطنية، وتثقيف الطبقات الفقيرة والكادحة بأهمية الانتماء الوطني، والإخلاص في العمل، وتقديم كل ما يمكنه المساعدة في بناء وتقدم وازدهار البلد. الامر الذي ولد فراغا كبيرا في منظومة الافكار والرؤى في تلك الفترة وما تلاها من أول سنيّ الحرب العراقية الإيرانية، التي أعادت سلطة وهيبة العشيرة حيث حلت بدل القانون والنظام. وشاعت ظاهرة المكرمة والتكريم. وخاصة لذوي ضحايا الحرب الأمر الذي وصل ببعض العوائل أن تتمنى أن يكون أحد أبنائها من بين الضحايا. علاوة على تفشي ظاهرة الوشاية وكتابة التقارير الحزبية، حتى على أفراد العائلة الواحدة في بعض الحالات، لتبدأ مرحلة الانهيار الجمعي الأخلاقي للمجتمع.

لتأتي بعد ذلك تسعينات الحصار والاضطهاد والقمع والجوع والهجرة الثانية، التي أفرغت البلد مما تبقى من كفاءات يمكن الاعتماد عليها. كما شاعت في تلك الفترة ظاهرة الغش والسرقة والاحتيال والنصب والتزوير بشكل لافت، إذ كان للسلطة يد في الكثير من هذه الحالات والظواهر التي طغت على المجتمع حينها وسببت إرباكا في كل مفاصله.

٣

ها هي سنة ٢٠٠٣ وشهرها الرابع تعلن سقوط نظام البعث المباد. وتحول العراق من بلد قادته سلطة دكتاتورية إجرامية، إلى بلد يعم بالفوضى والهرج والمرج والتدمير والخراب. وهذا شيء عادي يرافق أغلب هكذا تغييرات. لكن ليس بحجم ماحدث في العراق، إذ يعود السبب الأول إلى الشعور بعدم الانتماء للوطن، حيث بات المواطن العراقي غريباً في بلده، فسرق ودمر وخرب كل شيء بحجة هذه حقي. انتهت فترة الفوضى وحلت مرحلة الإرهاب والطائفية، وجاءت انتخابات أولى، وتشكلت حكومة بدعم من المرجعية والقوى الدينية. وبدأ سرطان الفساد يتفشى في كل مرافق الدولة، حتى بات آفة أكلت الأخضر واليابس مع استمرار الأزمات السياسية والأمنية والاجتماعية. لتأتي انتخابات أخرى، وتفرز ذات الحكومة لكن بتغيير أعلى الهرم، وبذات الدعم سواء كان معلنا أو خفيا. واستمر مسلسل الإرهاب والطائفية، والمحسوبية، والتزوير والاحتيال، والفساد، والغش وكل ما هو سيئ. وأعيد ذات الأمر في حكومة ثالثة، وظل أعلى هرم السلطة في مكانه، حكومة مر نصف عمرها ولا تزال الكثير من دوائرها ومؤسساتها ووزاراتها تدار بالوكالة. مع ٢٠٠٠٠ ألف شهادة مزورة، أغلبها لمسؤولين بارزين في الدولة وأكثرهم من جهات نالت دعم المرجعية.

النفعية ياسيدنا الصافي ابتدأت من الأعلى ممن نال دعمكم ورعايتكم، ولم يلتفت مرة واحدة للكثير من طلباتكم وآرائكم وأقوالكم وتوجيهاتكم، وخاصة تلك التي تدعو إلى نبذ العنف ومكافحة الفساد ومعاقبة المزورين وتوفير الخدمات، وكأنه بعيد كل البعد عنكم. إذ كان الإنسان البسيط يمارس الاحتيال والغش لكسب قوته اليومي، فهو بسبب جشع وفساد من هم في السلطة وعلى رأس إدارة الدولة، وأرقام صفقاتهم وسرقاتهم الفلكية. المواطن البسيط يحتال حتى يوفر أبخس أنواع الطعام لأطفاله، لا لكي يشتري منتجعا سياحيا أو فلة في دول أوروبية، يحتال حتى يدفع ثمن الغرفة التي يقطنها هو وعياله، لا لكي يزيد ملايينه الدولارية في مصارف عالمية. إذ كان الموظف البسيط يأخذ رشوة ،فذلك بسبب أن مديره المباشر ومديره العام، فكلاهما يأخذ الرشوة. هذا إذ كانا يحملان شهادة صحيحة غير مزورة أو معادلة لشهادة حوزوية. ورغم علمي أن هذا ليس تبريرا للاحتيال الذي نراه الآن في كل مفاصل الحياة، لكنه الواقع المرير الذي نعيشه وربما تكيفنا معه، وهو الذي يجبرنا على ذلك.

٤

إن بناء الإنسان يكون من خلال توفير أساسيات الحياة من خدمات ماء وكهرباء وصرف صحي، فرص العمل، التعليم الجيد، حق المواطنة، توفير الخدمات، حرية التعبير والرأي، المساواة، الرعاية الاجتماعية، التأمين الصحي، توفير السكن، تكافؤ الفرص بين عامة المواطنين. فحين يكون هناك شارع مبلط وسيارة نقل توصل الطالب إلى المدرسة والمعهد والجامعة للدراسة والتعلم في أقصى الظروف الجوية، هذا بناء للإنسان. وحين تكون هناك كهرباء على مدار اليوم تساعد الطالب والموظف والعامل على إتمام واجباته واستحقاق حقوقه، هذا بناء للإنسان، حين تتوفر فرصة العمل بعد التخرج، حين يكفل الدستور حق الجميع في نيل الفرص، حين تتوفر مستلزمات الزراعة للفلاح من بذور وأسمدة ومكننة ،هذا بناء للإنسان. حين تتوفر مستشفيات جيدة وأدوية ورعاية طبية لكل أبناء الوطن ،هذا بناء للإنسان، وحين تكون هناك مؤسسات علمية بحثية تستلهم التجارب العالمية بهذا الشأن وتستفيد منها بالقدر المناسب.. هذا بناء للإنسان، وبالتالي هو بناء للوطن.

كل هذا والكثير غيره، بحاجة إلى من يعرف كيف يبني ويخطط ويعمر، بحاجة إلى نكران ذات، وتسامح ومحبة وإخلاص، بحاجة إلى تفان ونزاهة، بحاجة إلى شجاعة ومقدرة على قول الحق وفعله حتى على أقرب الناس، بحاجة إلى أناس وساسة همهم الأول العراق وكيفية بنائه، جنسيتهم الأولى والوحيدة هي العراقية، مشاريعهم عراقية، انتماءاتهم وأفكارهم عراقية. نحن بحاجة إلى هكذا أناس ياسيدنا الصافي حتى يتحول العراقي إلى إنسان آخر غير الذي نراه اليوم. مثل هكذا أناس هم الأجدر والأولى بدعم مرجعيتكم، لا من سحق الهوية العراقية وحول الإنسان العراقي إلى نفعي ومحتال كما تقولون، بالنتيجة ياسيدنا أنتم من يتحمل الجزء الأكبر من الذي حصل ويحصل الآن وسيحصل مستقبلا.

العراقي ليس محتالا بل ضحية احتيال

الاستحمار السياسي

□يعقوب يوسف جبر

خلال القرن الماضي غزت جيوش دول شمال العالم دول العالم الثالث لإيجاد أسواق لبضائعها وللاستحواذ على الموارد الطبيعية الخام ذات الثمن الرخيص التي تتوافر في هذه البلدان ، لكن هل ثمة أسباب أخرى تقف وراء هذا الغزو ؟

يقينا أن من ضمن الأسباب هو نشر ثقافة دول الشمال بدءا من الزي وانتهاء بالمناهج الدراسية ، لكن لم ينته الأمر عند هذا الحد بل خططت هذه الدول لتطبيق مخطط آخر هو التشجيع على تأسيس أحزاب سياسية من مختلف الاتجاهات والقيام بتمويلها بصورة سرية ، وتمهيد الأرضية المناسبة لقيام حزب ما بالاستيلاء على السلطة بعيدا عن إرادة الشعوب ، وهذا ما حدث بالفعل ويتكرر لكنه تكرر بصيغة جديدة تختلف عن الصيغة القديمة ، عبر استغلال إمكانات وطموحات الشعوب ورغبتها في التحرر ، فمثلا في ليبيا وتونس ومصر واليمن حدثت تغيرات ساهمت الشعوب في تفعيلها لكن للأسف جرت هذه التغيرات تحت مظلة دول الشمال ، وهذه إشارة واضحة لوجود مخطط جديد لغزو جديد لكنه بصيغة حديثة ، حيث تتحالف دول الشمال مع بعض دول منطقة الشرق لتطبيق إستراتيجية جديدة تتضمن تغيير خارطة المنطقة السياسية ومن ثم الاتجاه نحو تغيير خارطة العالم ، ولضمان نجاح هذه الإستراتيجية جاءت تحت مسمى تحرر الشعوب من الحكومات المستبدة وتحت مبرر نشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان .

وقد تم تكريس وسائل الإعلام التابعة لدول الشمال ووسائل الإعلام التابعة لبعض دول الشرق الأوسط لتضليل الرأي العام الشرق الأوسطي والرأي العام الدولي ، وإيهام الشعوب بأن ما يجري هو عملية تغيير جذرية من صنع الشعوب ، وللأسف هنالك نمط من الشعوب من بعض المخدوعين بما جري ويجري من أحداث كبيرة .

إن مقتضيات إستراتيجية دول الشمال وسياساتها الحديثة اضطرتها لارتداء قناع جديد هو الدفاع عن حقوق الإنسان والدفاع عن شعوب الشرق الأوسط ، لكن هذه الحيلة لن تنطلي على الطبقة الواعية المثقفة ، فالحكومات التي سقطت في المنطقة هي صنيعة دول الشمال والتي جاءت لا تمثل سيادة الشعوب على نفسها ، فلم يتغير شيء سوى التغيير الشكلي فثمة حقوق ماتزال مهدورة وشعوب فقيرة مغلوب على أمرها وثروات ضائعة .

من المفروض أن تكون حركة بوصلة ربيع شعوب المنطقة بعيدة عن تأثير ونفوذ دول الشمال لتكون حركة أصيلة هادفة ترتكز على العدل والمساواة ، فما هو مبرر التدخل الخارجي ؟ أليس ذلك دليل على هيمنة دول الشمال وتلاعبها بمقدرات الشعوب ؟ ولو تمعنا مليا في ما حدث نجد أن دول الشمال غازلت وتقاربت مع الاتجاهات الإسلامية السلفية في المنطقة لأنها شعرت بموجب الأرقام وبموجب الإحصائيات المخابراتية أن هذه الاتجاهات تحظى بدعم وتأييد كبير من قبل الرأي العام في دول المنطقة ، فبادرت وسارعت إلى انتهاز الفرصة لإقامة العلاقات السرية معها بغية احتضانها سياسيا .

فمثلا ما يجري في سوريا دليل واضح على تبني دول الشمال من ورائها بعض دول المنطقة لأسلوب جديد ، مقتضاه الدفع باتجاه تغيير النظام تحت مبرر استبداديته وتحت شعار مظلومية الشعب السوري وحقه في الخلاص من الظلم ، لكن لو نظرنا لآخر النفق لرأينا أن هنالك هدفا آخر هو الأساس في ما يحدث هو طموح دول الشمال في بسط الهيمنة على المنطقة والاستمرار في عملية استحمار الشعوب ، فهل ستنتبه الشعوب لما يدور وتسحب البساط من تحت أقدام الدخلاء وتحرر دون تدخلات خارجية ؟ هل ثمة أمل في حدوث تغيير سياسي في المنطقة والعالم أجمع يصب في صالح شعوب العالم الثالث لينتهي عصر الهيمنة لدول الشمال الكبرى ؟ هل نحن سائرون باتجاه عصر انتصار الشعوب المستضعفة ؟

التخلص من الطغيان مقدمة لتحرير العقل

كهرباء مجلس القضاء

وضع الكهرباء معقد كالعملية السياسية

□قيس قاسم العجرش

هذا إعلان أكثر من كونه خبراً، مجلس إحدى المحافظات سيلجأ للقضاء لإثبات تقصير وزراء الطاقة في توفيرها لأبناء المحافظة.

الفكرة مبتكرة حقاً،لكن الإثبات سيكون مهزلة في ضوء ملف الطاقة المعيب.

فحتى نثبت أن مؤسسة حكومية معينة قد قصّرت فإننا بحاجة إلى "مسطرة"لقياس هذا الأداء ، هذا غير قضية "فوات الفرصة" في استثمار المال المتوفر حتى كاد يغطي كل أنوف المؤسسة.

لكن،حتى نفهم أن عفتان والشهرستاني،مثلاً،مقصران علينا أن نفهم ما هو مطلوب منهما أولاً كي نقيس هذا التقصير،وحتى نفهم ما هو مطلوب يجب أن يكون لدينا برنامج زمني يقدمانه وتحاسب عليه اللجنة البرلمانية المختصة ثم ينتقل هذا الحوار إلى الرأي العام وهذا كله غير موجود، لم يفكر فيه لاعفتان ولا من "وهبهُ"الوزارة.

وقُبيل استيزار الشهرستاني لنيابة رئيس الحكومة لمجال الطاقة،رفض التحالف الكردستاني بشدة إعادة توليته لوزارة نفطية ثانية باعتبار ما سبق من موقفه الغامض من الاستثمار الأجنبي في مجال النفط، والمفاجأة كانت أنه تولى كل ملف الطاقة بدلاً من وزارة النفط وحدها.

والى غاية هذا الحراك المُريب في بيع وشراء الوزارات والإصرار على أسماء بعينها، لم ينطق الوزير المرقّى إلى مصاف نائب رئيس الوزراء أي كلمة عن برنامجه لتطوير الطاقة ، مفاجأة أخرى كانت بانتظارنا،فقد فاز عفتان بالوزارة التي تنفق المال بلا خجل(أي إنها لا تخجل من أدائها)ولم ينطق هو الآخر بكلمة عمّا يمكن أن يقدمه للجسد الميّت الذي اسمه كهرباء.

كل هذا يحدث واللجنة النيابية المختصة تتقاسم مقاعدها وفقاً لذات الطريقة التي نال بها عفتان والشهرستاني منصبيهما فلم تعد هذه اللجنة ذات نفع طالما إن "حرس الكتلة السياسية"هو ذاته عضو في اللجان التي ستحاسب.

نوابٌ يسارعون إلى قتل أي فرصة لكشف ما يحدث وفاءً لوزيرهم مرشح الكتلة،أي إنهم كانوا حرّاساً أمناء على الفساد قبل أن تنتشر رائحته ويعلم به الجمهور.

من الذي تعاقد؟ وماهي العقود؟ وماهو سقف تنفيذها؟وما هي الخطة التي سنصدر بموجبها الكهرباء؟وأين استقر مال الميزانية أم المليارات الأربعة المخصصة للكهرباء؟ لا أحد يعلم حتى اللجنة البرلمانية التي يزاول أعضاؤها هواية التصريحات وحضور البرامج الحوارية في الفضائيات هي الأخرى لا تعلم.

لا أحد يعلم،لأن لحظة الشروع لم تشتمل على إيضاح وتبرير للجمهور عن أسباب اختيار شخص مثل عفتان لوزارة الكهرباء ولا أسباب إعادة تولية الشهرستاني المحاط بأربعة آلاف سؤال عن أدائه كوزير للنفط.

ليس أسهل من هذا جواب، الحصص المعيبة والتكالب على الغنيمة ومسابقة الشفط التي جرت نهائياتها في توزيع المناصب الوزارية هي السبب.

ومع ذلك يأمل مجلس المحافظة أن ينصره مجلس القضاء على هذه الرزيّة.

فإلى مجلس المحافظة المتفائل ...إليكم هذه المفاجأة ، مجلس القضاء هو الآخر يستعد للإصابة بمرض فقدان النزاهة المكتسب ..هو الآخر يستعد للمحاصصة.